S/PV.9322

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9322**

الثلاثاء، 16 أيار/مايو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنييفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2023/328)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2023/328)

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة مارثا آما أكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام؛ والسيد إريك تياري، الأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والسيدة عيساتو ضيوف، ممثلة المنظمة غير الحكومية (Enda Energy)، ومنسقة شبكة العمل المناخي لغرب ووسط إفريقيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/328، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن.

منذ أن قدمت آخر إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (انظر S/PV.9194)، ظلت الحالة الأمنية في المنطقة مقلقة جدا. إذ تواصل الجماعات المسلحة غير التابعة للدول شن هجمات واسعة النطاق ضد أهداف مدنية وعسكرية والدخول في مواجهات بشأن الحصول على الموارد والسيطرة على الأراضي والنفوذ. وكثيرا ما يستهدف الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة المناطق الحدودية، ولا سيما منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر – ليبتاكو – غورما. وفي هذا الصدد، لاحظنا أيضا تصاعدا في الاشتباكات بين تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في وقت سابق من هذا العام. وتؤدي الأزمة الأمنية إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وفي بوركينا فاسو، هناك تحديات إنسانية متزايدة نتيجة للعنف، إذ يحتاج ما يقرب من 4,7 ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية، وهناك أكثر من مليوني شخص نزحوا داخليا هذا العام، مقارنة بـ 3,5 ملايين شخص احتاجوا إلى مساعدات إنسانية في عام 2022. وفي مالي، سيحتاج 8,8 ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية هذا العام، مقارنة ب 7,5 ملايين شخص احتاجوا إلى هذه المساعدة في عام 2022. ولا يزال النساء والأطفال يتحملون وطأة العنف وانعدام الأمن الغذائي.

وقد أحرزت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تقدما مطردا في تشغيلها. وقد اكتسبت وحدات القوة المشتركة خبرة عملية وطورت كفاءة معززة في عملياتها، ولا سيما في مجالي التنسيق والاستجابة. وعلى خلفية التحولات الاستراتيجية والعملياتية في منطقة الساحل، بما في ذلك إعادة تشكيل القوات الأوروبية والفرنسية، وكذلك في سياق انسحاب مالي من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وزيادة التهديدات في المنطقة الحدودية، تقوم القوة المشتركة بإعادة الهيكلة استجابة لتلك الحقائق الجديدة. وعلى الرغم من أن إعادة تشكيل القوة المشتركة قد أسفرت عن وقف العمليات العسكرية الرئيسية منذ كانون الثاني/يناير، يبدو أن الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مصممة على تعزيز التعاون داخل المنطقة، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف مع القوات المسلحة المالية في مكافحة الإرهاب، كما يتضح من تعزيز التعاون العسكري الثنائي مؤخرا بين مالي وبوركينا فاسو، وبين مالي والنيجر.

مع ذلك، وعلى الرغم من تلك الجهود، لا يزال انعدام الأمن في منطقة الحدود الثلاثية يتزايد. ومن المتوقع أن ينتهي الاتفاق الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم

المتحدة في حزيران/يونيه. وأود أن أشكر بحرارة الاتحاد الأوروبي على دعمه القيم بموجب ذلك الاتفاق، الذي وفر التمويل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لإيصال مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية إلى القوة المشتركة. وبانتهاء مدة الاتفاق الثلاثي، سيتوقف سريان الدعم اللوجستي والتشغيلي الذي تقدمه البعثة إلى القوة المشتركة، كجزء من ولايتها.

ولم تدخر البعثة جهدا في توفير الدعم التشغيلي واللوجستي للقوة المشتركة كلما طلب منها ذلك، وفقا لولايتها المتمثلة في دعم القوة المشتركة. وشمل ذلك الوقود وحصص الإعاشة والإجلاء الطبي والدعم الهندسي مثل بناء المخيمات. وإجمالا، قدمت بعثة الأمم المتحدة أكثر من 000 275 علبة من حصص الإعاشة الفردية و 000 83 لتر من مواد التشحيم و 6 ملايين لتر من الوقود. وساعد هذا الدعم على سد الثغرات الحرجة التي تعوق تنقل القوة المشتركة ووتيرة عملياتها. وللأسف، لم ترق جهود المجتمع الدولي إلى المستوى المطلوب لتمكين القوة المشتركة من العمل بكامل طاقتها وعلى نحو مستقل بما يمكنها من المساعدة في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل. وقد ثبت أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بين الشركاء والمانحين بشأن أكثر آليات الدعم فعالية للقوة المشتركة يشكل عقبة كبيرة أمام تفعيلها. ومن المسلم به أن الدعم المحدود الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة إلى القوة المشتركة لم يغير الحالة تغييرا جذريا.

وأيا كان الأمر، فإن نهاية الاتفاق الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية والأمم المتحدة تمثل فرصة للتفكير في كيفية تجديد المجتمع الدولي لنهجه لدعم آليات الأمن الإقليمي. ومما لا شك فيه أن المداولات المقبلة في المجلس في وقت لاحق من هذا الشهر، بشأن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرارين 2320 (2016) و 2378 (2017) والاعتبارات المتعلقة بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام الصادر بها تكليف من مجلس الأمن، ستوفر فرصة حسنة التوقيت للمجلس للنظر في المسألة.

تواصل الأمم المتحدة، من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، دعمها للقوة المشتركة في تفعيل إطارها الخاص بالامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقد سُجلت أوجه تقدم وتغييرات مؤسسية وقانونية وسلوكية هامة. ومن الجدير بالذكر أن القوة المشتركة لديها حاليا آلية داخلية تمكنها من تحديد المسؤولية عن الحوادث وتحليل الأنماط واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وتكييف سلوكها التشغيلي. وإذ نتطلع إلى المستقبل، سيظل العمل المستمر في مجال حقوق الإنسان مع الجهات الفاعلة الأمنية الإقليمية والوطنية في منطقة الساحل أمرا بالغ الأهمية في سياق الوضع الأمني المتدهور. وفي الواقع، يجب على دول المجموعة الخماسية ضمان أن ترتكز استراتيجياتها العسكرية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تماما على احترام حقوق الإنسان وأن تضع حماية كل السكان في صميمها. وذلك أمر ضروري إذا أُريد تحقيق النتائج المرجوة.

وفي هذا السياق، يظل الدعم السياسي والتشغيلي من الشركاء ضروريا لتحقيق الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل. وثمة حاجة ملحة إلى التصدي للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل بطريقة مستدامة وفعالة ودعم الجهات الفاعلة الوطنية في جهودها الرامية إلى تنفيذ المبادرات التي وضعتها بنفسها. ومن شأن الدعم المتعدد الأوجه أن يحول دون إخلال الأزمة في منطقة الساحل بالتوازنات السياسية الهشة في المنطقة وأن يساعد في تجنب أي امتداد آخر لانعدام الأمن إلى البلدان الساحلية. ومن جانبها، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم جهود المجموعة الخماسية، بما في ذلك من خلال دعم بناء القدرات في مجالات مثل منع التطرف العنيف والتشدد وتعزيز سيادة القانون وإدارة أمن الحدود.

وبغض النظر عن الدعم المقدم إلى المجموعة الخماسية، فإن تحقيق الاستقرار في المنطقة يتوقف على مواءمة سياساتنا ونهجنا ووضع شعوب المنطقة في طليعة جهودنا. والأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مع جميع الشركاء لضمان أن تكون هياكل الحوكمة أكثر ديمقراطية وانفتاحا وأن يكون لدى سكان منطقة الساحل ثقة أكبر في مؤسساتهم. وإذا أردنا أن نحقق السلام الدائم في المنطقة، فيجب أن نتصدى

للتحديات الكامنة في مجالات الحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني. وبهذه الروح، أنشأ الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية والأمم المتحدة الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل. وتحت قيادة محمدو إيسوفو، الرئيس السابق للنيجر، يعمل الفريق بنشاط لمساعدتنا على إعادة تشكيل نُهجنا في المنطقة وتعظيم تأثيرنا الجماعي من خلال العمل الابتكاري المتسق والمنسق.

إننا بحاجة ماسة إلى رؤية تقدم حاسم في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة في منطقة الساحل. فمن دون تحقيق مكاسب كبيرة، سيصبح من الصعب بشكل متزايد عكس المسار الأمني في منطقة الساحل واستمرار امتداد انعدام الأمن نحو البلدان الساحلية في غرب أفريقيا. ويشكل عدم الاستقرار الأخير في السودان، الواقع في الجزء الشرقي من منطقة الساحل، سببا آخر للقلق. وستتجاوز الآثار المدمرة لاستمرار زعزعة الاستقرار المنطقة والقارة الأفريقية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد تياري.

السيد تياري (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أهنئ بلدكم، سويسرا، سيدتي الرئيسة، على انتخاب الجمعية العامة له في حزيران/يونيه 2022 لعضوية مجلس الأمن، وكذلك على رئاسته للمجلس لأول مرة في تاريخ سويسرا هذا الشهر. وأتمنى لسويسرا فترة عضوية بناءة وآمل أن يعاد انتخابها في المستقبل.

كما أود أن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن عقب عرض تقرير الأمين العام (S/2023/328) عن تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم في هذه الجلسة، التي تشهد على اهتمامهم بالمسائل المطروحة في سياق الحالة الراهنة في منطقة الساحل وفي أفريقيا. وأشيد بممثلي الأعضاء الأفارقة في المجلس على إسهامهم الهام في المناقشة داخل المجلس بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا، وأعرب عن دعمنا الكامل. أخيرا، أود أن أشيد بالسيدة مارتا آما آكيا بوبي على عرضها الممتاز والزاخر بالمعلومات للتقرير، الذي أثق بأنه حظي بالاهتمام الكامل لأعضاء المجلس.

إن الحالة المعقدة في منطقة الساحل بشكل عام، وفي بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشكل خاص، والتي يصفها الأمين العام بدقة في تقريره، تثير قلقنا جميعا، وخاصة مجلس الأمن الذي تتمثل مسؤوليته الأساسية في صون السلام والأمن الدوليين. والحقيقة هي أنه على الرغم من الجهود المبذولة حتى الآن، سواء بشكل فردي من قبل البلدان المتضررة مباشرة من الأزمة أو بشكل جماعي ضمن الإطار الإقليمي للمجموعة الخماسية، فإن الحالة الأمنية استمرت في التدهور. وهذه الحالة مختلفة تماما عن الحالة في عام 2014، عندما تأسست المجموعة الخماسية، وفي عام 2017، عندما أُنشئت القوة المشتركة لغرض محدد هو التصدي للانتشار السريع للجماعات المتطرفة المسلحة والعنيفة والوضع المتدهور في المنطقة.

وقد أصبح من الواضح أن الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، والتي تزايدت على مدى السنوات الماضية، ولا سيما في المناطق الحدودية الثلاث، تنفذها جماعتان، هما جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. ومن الواضح أن هاتين الجماعتين لا تعتمدان على الأجانب بل على الجهات الفاعلة المحلية والقادة المحليين، الذين يتمركزون في منطقة عملياتها وينسقون جميع أعمال الجماعتين. وفي مواجهة هذا الوضع الجديد، وبالنظر إلى الوراء، نجد أنفسنا مدفوعين للتساؤل عما إذا كان بإمكاننا تجنب هذه المشاكل في المنطقة التي تمثلها المجموعة الخماسية والتي تشمل بلدان خليج غينيا لو كان قد أصغينا إلى النداءات العديدة لتعزيز تفعيل القوة المشتركة واستجابتها. ويجب أن نعترف أيضا بأن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تشهد حالة صعبة جدا، في جملة أمور، بسبب سوء فهم تلك الحالة وفشل المجتمع الدولي في استخلاص الدروس منها. في الواقع، منذ إنشاء القوة المشتركة في عام 2017،

لم يتم التمكن من تفعيلها بشكل حقيقي بسبب نقص التمويل المستدام والطائرات والمعدات الاستخباراتية. ومع ذلك، وكما ذكر في تقرير الأمين العام (S/2023/328)، وبالرغم من ذلك وكما أظهرت تقارير أخرى أيضا، حققت القوة نتائج على أرض الواقع، بصرف النظر عن انعدام الأمن الذي تواجهه.

وفيما يتعلق بالدعم، لا بد من الإشادة ببرنامج الدعم اللوجستي. إذ استفادت القوة من البرنامج في أعقاب الاتفاق الثلاثي لعام 2018 فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي ينتهي في 3 حزيران/يونيه، وتنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، يسرني إبلاغ المجلس أن الجنرال حنانة ولد سيدي، وزير الدفاع في موريتانيا ترأس في مقر المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في وقت سابق اليوم، وتحديدا في الساعة 10/00، حفل افتتاح حلقة عمل تقنية لدعم الاستراتيجية الإقليمية لحماية المدنيين في حيز المجموعة الخماسية. ويجري العمل منذ بضعة أيام، ومن بين المشاركين مسؤولون من مقر القيادة التنسيقي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وممثلون عن منتدى المرأة في منطقة البحيرات الكبرى التابع للمجموعة الخماسية، وشباب وشركاء في إطار منظومة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وكما يعلم الأعضاء، فإن رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في مؤتمر قمتهم الاستثنائية السادسة التي عقدت في 20 شباط/فبراير برئاسة فخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أكدوا من جديد استعدادهم للحفاظ على المجموعة الخماسية وتعزيزها كإطار مهم للتعاون والتنسيق. ورحبوا بالهيكل الجديد للقوة المشتركة وتكيفها مع البيئة الراهنة، وأعربوا عن استعدادهم الراسخ لتقديم الدعم، من خلال الوسائل المناسبة، للتشكيل الجديد للقوة المشتركة وتنفيذ فكرة مقر القيادة التنسيقي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على أن يكون مقرها في نيامي، إلى جانب فريق مخفض قوامه 15 عضوا في الوقت الراهن. وقد تم بالفعل وضع مفهوم العمليات في صيغته النهائية على مستوى الخبراء فيما يتعلق بالأفراد والكتائب والتسلسل القيادي وميزانية التشغيل. كل شيء جاهز ولا ينتظر سوى موافقة وزراء الدفاع ورؤساء أركان الجيش في دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وسيقدم مفهوم العمليات إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لإقراره قبل إحالته إلى مجلس الأمن.

وبالنظر إلى أن منطقة الساحل تشهد مرحلة حرجة، مع تزايد الإرهاب، الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، فمن الحيوي جدا أن نقدم الدعم لتفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي أصبحت الآن واحدة من القوات النادرة في المنطقة دون الإقليمية التي لديها استراتيجية و 14 كتيبة مستعدة للاشتباك مع الجماعات الإرهابية المسلحة. وعند إعادة كتابة مفهوم العمليات، وضع الخبراء العسكريون الأساس للقوة لتحقيق أفضل النتائج في معالجة المسائل الأمنية. ومع ذلك، ولكي تكون القوة فعالة قدر الإمكان، فإنها تحتاج إلى ما كانت تفتقر إليه دائما وسعت دوما إلى أن تكون مُفَعَّلة – التمويل والمعدات المستدامة. وبينما نسعى إلى مكافحة الإرهاب، يجب أن توجه جميع جهودنا نحو توفير رد واضح. كيف نعبئ جميع القوى المحلية والوطنية والإقليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها من القوى بغية القضاء على الأسباب الجذرية لانعدام الأمن، بينما نستخدم الوسائل العسكرية لوقف آثاره؟

بالإضافة إلى الاستراتيجية العسكرية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فإن المجموعة تدرك أنه لا يمكن كسب المعركة بالأسلحة وحدها، وهي تعمل أيضا على جوانب أخرى من المسألة، مثل التنمية ومنع التطرف العنيف وتغير المناخ وما إلى ذلك. وفيما يتعلق بتغير المناخ، أود أن أهنئ سويسرا على إضافة مسألة تغير المناخ إلى أولويات مجلس الأمن. في الواقع، في الوقت الذي تواجه فيه منطقة الساحل بالفعل أزمة سياسية وأمنية واجتماعية وإنسانية عميقة الجذور، فإنها تعتبر واحدة من أكثر المناطق عرضة لتغير المناخ، مما له تأثير سلبي على حريات الإنسان وعلى الحفاظ على السلام، لا سيما في المناطق الريفية.

وبالنظر إلى مواقف كل من أعضاء المجلس، فإنهم جميعا يعرفون ما يحدث في منطقة الساحل. إذ إن هناك المئات من الضحايا، من المدنيين والعسكريين، وملايين المشردين داخليا، كما جاء في تقرير الأمين العام، بمن فيهم النساء والأطفال. وكل ما يطلبونه هو أن يتمكنوا من العودة إلى قراهم والعيش بكرامة والعودة إلى وظائفهم المستقرة. هناك الآلاف من الأطفال في الشوارع لأن المدارس مغلقة الآن. ويعلم المجلس أيضا ما يحدث على حدود بعض بلدان الساحل وخليج غينيا، وما سيحدث إذا لم تتم السيطرة على الحالة في منطقة الحدود الثلاثية. ولهذا السبب نحتاج إلى تقديم استجابة عاجلة وقوية وشديدة. ولتحقيق ذلك، يلزم وضع استراتيجية شاملة وعملية المنحى تعتمد على الآليات القائمة، على الرغم من أن تلك الآليات تواجه تحديات. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بموقف الأمين العام بشأن هذه المسألة، لأنه يسلم بأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لا تزال مبادرة إقليمية مهمة تكمل الجهود المتعددة الأوجه التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون في المنطقة وتستحق دعم المجتمع الدولي.

الرسالة واضحة جدا. نغتنم هذه الفرصة أيضا لنشكر الاتحاد الأوروبي على التزامه بالعمل معنا لتحديد الدعم التشغيلي الذي يمكن أن يقدمه للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل المساهمة في تلبية احتياجات القوة المشتركة. وعلى الرغم من ضرورة أن نتصرف بسرعة على المدى القصير لكفالة عدم انتشار الأزمة الخطيرة في منطقة الساحل إلى أجزاء أخرى من أفريقيا، فمن الحيوي جدا أن نعالج الأسباب الجذرية للأزمة. لذلك، نأمل أن تحظى توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، برئاسة رئيس النيجر السابق، محمدو إيسوفو، بالاهتمام والدعم اللازمين من المجتمع الدولي وجميع الشركاء من أجل كفالة عودة السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل حتى يتمكن شعب الساحل من الازدهار.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد تياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ضيوف.

السيدة ضيوف (*تكلمت بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر سويسرا على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن مسائل تغير المناخ والأمن في منطقة الساحل، وتشريفي بذلك.

إن مسائل تغير المناخ والأمن مرتبطة ارتباطا وثيقا، حيث إن تغير المناخ هو سبب الظواهر التي تثير التوترات والعنف والنزاعات. وتكون المخاطر والآثار حادة جدا في المناطق الهشة وغير المستعدة والمعرضة للخطر، مثل منطقة الساحل. إن منطقة الساحل واحدة من أكثر المناطق تعرضا لمخاطر المناخ وواحدة من أكثر المناطق هشاشة بسبب مؤسساتها الضعيفة وانخفاض قدرتها على الصمود. وتقر بعض الدراسات بأن منطقة الساحل هي واحدة من النقاط البيئية الحرجة الثلاث، التي تشمل المناطق التي تتعرض لضغوط بيئية متزايدة وأكثر عرضة للانهيار. يتميز مناخ منطقة الساحل بدرجات حرارة قصوى وتذبذب هطول الأمطار والجفاف الشديد. ووفقا للأمم المتحدة، فإن المنطقة مهددة جدا نتيجة لتغير المناخ، حيث ترتفع درجات الحرارة 1,5 مرة أسرع من المتوسط العالمي. وتتأثر جميع بلدان الساحل تقريبا بظواهر متعددة – الجفاف، والإجهاد المائي، وتدهور الأراضي، وانخفاض مردود المحاصيل. ومشاكل الحصول على الماء والغذاء هي أيضا سبب المشاكل الصحية والهجرة.

في السنوات الأخيرة، أصبح واضحا تأثير المشاكل البيئية على استقرار بعض الأراضي الأفريقية، ولا سيما في منطقة الساحل. ويشكل التنافس على الحصول على المياه أو الموارد الطبيعية مصدر التوترات فيما بين المجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، قبل سنوات ليست بعيدة كانت بحيرة تشاد توفر المياه الكافية لسكان النيجر ونيجيريا والكاميرون وتشاد. ولكن منذ أن بدأت تجف تدريجيا هاجرت مجموعات سكانية بكاملها نحو تشاد لكي تواصل الاستفادة منها. ومع ندرة الموارد يزداد النزاع بغية الحصول إليها – ويهيئ ذلك سياقا تنشط فيه جماعة بوكو حرام. وقد شهدت هذه البحيرة الكبيرة التي تتقاسمها خمسة بلدان يزيد عدد سكانها على 43 مليون نسمة انخفاضا في منسوب المياه بنسبة 80 في المائة خلال 40 عاما فأصبحت المجتمعات في المنطقة

عرضة للخطر وارتفعت معدلات الفقر. ويهيئ ذلك مجالا محتملا يخلق أرضا محتملة لتجنيد الرجال بل والنساء أحيانا فضلا عن الشباب اليائسين المستعدين لكسب لقمة عيشهم بأي شكل كان، بما في ذلك الانضمام إلى منظمة إرهابية.

إن من العوامل المهمة الأخرى للنزاع في منطقة الساحل تضاؤل النسبة المئوية للأراضي الخصبة التي تتسبب في هجرة المزارعين إلى الأراضي التي يملكها الرعاة الرحل الذين يمنعون من استخدام طرق الترحال الرعوي التقليدية في غالب الأحيان. كما يستولي الرعاة في بعض الحالات على الممتلكات الخاصة أو المحمية بهدف الحفاظ على مواشيهم. لذلك فإن الحالة في منطقة الساحل تعد مثالا هاما على مختلف المشاكل التي قد تنشأ عن التنافس الشديد على الموارد، بما في ذلك النزاعات بين الرعاة الرحل والمزارعين، فضلا عن الهجرة والتطرف واستغلال الموارد.

علاوة على حدة الأزمات المناخية والأمنية في منطقة الساحل. إن تعزيز قدرات المجتمعات والجهات الفاعلة المحلية على الاستجابة للصدمات والتكيف معها أمر ضروري وعاجل، لأن انعدام الأمن والنزاعات عبر الحدود في بلدان الساحل تؤججهما كثير من الجهات الفاعلة وغيرها من العوامل الأخرى المعقدة التي يرتبط بعضها بسوء الحوكمة والتمييز وعدم المساواة وندرة الموارد والفقر. وتسهم جميعا في انعدام الأمن وتأجيج النزاع الأهلي والتطرف العنيف. وهناك احتمال يبعث على القلق فيما إزاء زيادة التوترات وتأجيج النزاعات بسبب زيادة التنافس على الموارد – الأرض والمياه والغذاء – فضلا عن التدهور المستمر للأراضي مع احتمال تفاقم تلك العوامل بسبب تغير المناخ.

وبسبب موجات الجفاف والأزمات الإنسانية المتكررة في منطقة الساحل يظل خطر تغير المناخ سمة مستدامة فيها. ففي مالي، على سبيل المثال، تثير التقارير عن وجود المتطرفين الإسلاميين والشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية في منطقة الساحل مخاوف من أن تصبح المنطقة مرتعا للإرهاب ما لم تتخذ التدابير المناسبة لمعالجة الأزمات الأمنية والمناخية معا وعلى وجه الاستعجال. لقد شهد النيجر وبوركينا فاسو فترات من الجفاف وانعدام الأمن الغذائي فضلا عن عوامل أخرى يعتقد المحللون أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بعدم الاستقرار والنزاع فضلا عن أنهما غير ساحليين ويعانيان من قلة الإيرادات. إن كل هذه العوامل تسهم في تعقيد التحديات التي تواجهها هذه البلدان في بناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ علاوة على ضمان أمن مواطنيها. ففي كلا البلدين هناك عدة عوامل أساسية تسبب النزاع الذي ربما يندلع أو يتفاقم بسبب العامل المناخي في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك أدى استمرار انعدام الأمن والنزاع إلى زيادة تشريد السكان في المنطقة. فعلى سبيل المثال شُرّد في بوركينا فاسو وحدها أكثر من مليوني شخص معظمهم من النساء والأطفال. لقد سببت موجة التشريد الجماعي لسكان البلد ضغوطا إضافية على موارده المحدودة بالفعل وتهدد بزيادة التنافس القبلي.

تدل الحالة الراهنة في منطقة الساحل بوضوح على أن النزاع واليأس والضعف الذي تعانيه المجتمعات، لا سيما الضعف الناشئ عن تغير المناخ، من العوامل الرئيسية التي تؤجج الإرهاب. قبل أن أختتم بياني، أود أن أوصي ببعض التوصيات. إن معالجة الأزمات المتعددة التي تؤثر على منطقة الساحل بطريقة مستدامة تتطلب استجابات منسقة، لأنه لم يعد مناسبا معالجة الأزمة في منطقة الساحل على أساس المسائل الأمنية وحدها، إذ أننا بحاجة إلى استجابات متعددة القطاعات وتراعي مسائل المناخ الحالية والمستقبلية. كما يتعين كفالة إشراك المجتمعات المحلية في تلك الحلول المقدمة لضمان ملكيتها واستدامتها. ويعد المستوى المحلي مدخلا مناسبا لإدماج تغير المناخ والبعد الأمني في السياسات والمشاريع المجتمعية التي تتناسب مع احتياجات السكان دون المساس بحقوقهم. وينبغي أن تكون تلك المبادرات شاملة وأن يكون محورها الشباب والنساء.

أخيرا، من الأهمية بمكان توفير التمويل اللازم للأنشطة المتعلقة بتغير المناخ لتسهيل التكيف وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ولا تزال تكلفة التكيف مرتفعة جدا بالنسبة لبلدان الساحل التي لا تستطيع ميزانياتها الحكومية تغطيتها بالكامل. إن من الإيجابي

أن نتحدث عن مدى ضعف منطقة الساحل ولكن من المرجح أن تظل الأزمة كما هي إذا لم تتلق التمويل الكافي لمواجهة التحديات المختلفة التي تواجهها في نهاية المطاف. وذلك ما لا نرغب فيه، وما لا تستحقه مجتمعاتنا.

ختاما، أود أن أشيد بسويسرا وأعضاء المجلس وأن أشكرهم مرة أخرى على وقتهم الثمين واستماعهم إلي. وأتمنى أن يعود السلام والأمن والهدوء إلى منطقة الساحل.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة ضيوف على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة بوبي والسيد تياري والسيدة ضيوف على إحاطاتهم.

من الواضح أن التحدي الرئيسي في منطقة الساحل ذو طابع سياسي لأنه يتعلق بتعزيز نظم الدولة وتوطيد الديمقراطية. لذلك تدعو فرنسا إلى تنفيذ عمليات الانتقال في بوركينا فاسو ومالي وغينيا وتشاد ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها. ونرحب بجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدعم تلك العمليات. فبعد انقضاء عشرين عاما على اعتمادها، تظل بروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إطارا مرجعيا للديمقراطية والحكم الرشيد، بما في ذلك بواسطة تعزيز حرية الصحافة والتجمع وتنظيم المظاهرات السلمية وتمكين الأحزاب السياسية من المشاركة الحرة في الانتخابات، فضلا عن النص على المشاركة الكاملة للنساء والشباب.

بعدئذ أود أن أتطرق إلى تغير المناخ نظرا لآثاره الملحوظة في منطقة الساحل، حيث يمكننا أن نرى آثاره على السكان والأمن الغذائي والحصول على المياه. كما يعدُّ تضاؤل مساحات الزراعة والرعي عاملا واضحا في زعزعة استقرار المنطقة. عليه فإن من المُلح أن يستمع مجلس الأمن إلى أعضائه الأفارقة الذين ما برحوا يذكروننا بالصلات بين المناخ والأمن وقد أحسنوا التكلّم عن ذلك اليوم. تشيد فرنسا بالعمل الميداني الذي يؤديه مستشارو المناخ والسلام والأمن في بعثات الأمم المتحدة، وتدعو إلى تعزيز تلك الشبكة. كما ندعو الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى آلية الأمن المناخي. ويتعين علينا إنشاء حلقة مثمرة للتنمية والعمل المناخي. وفي ذلك يتمثل الغرض من مشروع "مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل" بوصفه برنامجا رئيسيا لمكافحة آثار تغير المناخ والتصحر وانعدام الأمن الغذائي والفقر في المنطقة الممتدة من السنغال إلى جيبوتي. لقد ساعدت فرنسا في جمع 16 مليار يورو لذلك المشروع. أخيرا، من الملح أن نستجيب على النحو المناسب لخطر الإرهاب في المنطقة، وأعني بذلك ثلاثة أمور.

أولا، يجب أن تكون استجابتنا له مستدامة وبالتالي يجب أن تستند إلى احترام سيادة القانون. إن الانتهاكات ضد المدنيين والاستخدام غير المتناسب للقوة ير مقبولين ولا يؤديان إلا إلى زيادة دوامة العنف الخطيرة. ولهذا السبب ستواصل فرنسا إدانة أعمال مجموعة فاغنر وانتهاكاتها في أفريقيا وفي أماكن أخرى. إن أفعال هؤلاء المرتزقة مميتة ولا تتفق مع سيادة القانون وغير كفؤة وتقتات على الموارد الطبيعية وميزانيات الدول. وفي هذا الصدد، فإن تقرير الأمم المتحدة عن الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين في مورا بمالي في آذار/مارس 2022 مثير للقلق. وهو خطوة مهمة نحو الاعتراف بالضحايا وحاجتهم إلى العدالة، فضلاً عن مكافحة الإفلات من العقاب.

ثانياً، يجب أن تكون الاستجابة جماعية. ولا يمكننا أن نعارض نهجاً وطنياً وإقليمياً. ولا يمكن إحراز تقدم إلا إذا عملنا على جميع المستويات – سواء من خلال تعزيز القوات المسلحة الوطنية أو تعزيز التعاون فيما بينها. ولا تزال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ذات أهمية في ذلك الصدد، ونرحب بجهود إعادة التشكيل الجارية التي تمثل التزام البلدان الأربعة المعنية بالتكيف مع السياق الجديد. إن مبادرة أكرا وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات هما أيضاً مبادرتان رئيسيتان. ونأمل أن يعطي تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة الرئيس إيسوفو، زخماً جديداً لجهود التنسيق الإقليمية تلك.

وأخيراً، يجب أن تكون الاستجابة كبيرة. إن فرنسا والاتحاد الأوروبي ما فتئا في شراكة مع المنطقة منذ أكثر من عقد من الزمان. وقد نشر الاتحاد الأوروبي مؤخراً بعثة شراكة عسكرية جديدة، استجابة لطلب النيجر. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد. وتقف فرنسا وشركاؤها على أهبة الاستعداد لدعم المبادرات الإقليمية. ولا بد من توضيح إطارها وتوقعات الجهات الفاعلة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، تؤيد فرنسا تأييداً تاماً فكرة أن العمليات الأفريقية ينبغي أن تستفيد من التمويل المستدام، بمساعدة الأمم المتحدة. وسنناقش هذا الأمر مرة أخرى في 25 أيار/مايو.

السيد ديلورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والأمين التنفيذي تياري على إحاطتيهما. كما أشكر السيدة ضيوف على ملاحظاتها الهامة التي تركزت على الصلة بين الأمن وتغير المناخ.

وترحب الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها بوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر لتنشيط المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك من خلال مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول في 20 شباط/فبراير. ونشيد على وجه الخصوص بجهود موريتانيا بصفتها المعينة حديثاً من جانب المجموعة لتنشيط الهيكل المؤسسي للمجموعة وإعادة تركيز أهدافها المتعلقة بأمنها السياسي وتنميتها، على النحو المبين في خريطة الطريق التي نشرتها مؤخراً.

وتشعر الولايات المتحدة بالقلق بشكل خاص إزاء الأزمات الأمنية والإنسانية والسياسية التي تتكشف في منطقة الساحل. تنبع هذه المشاكل في المقام الأول من إخفاقات الحوكمة. وبينما نحترم حاجة دول الساحل إلى التصدي لآفة الإرهاب وغيره من أعمال العنف داخل حدودها، فإننا نحثها على الاعتراف بمحدودية النهج العسكرية ومضاعفة الجهود لمعالجة الدوافع الهيكلية لعدم الاستقرار. يشمل ذلك تعزيز الحكم، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتحسين الوصول إلى الخدمات والعدالة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء العمليات العسكرية التي تقودها الدول في مالي وبوركينا فاسو والتي أدت إلى وقوع إصابات واسعة النطاق في صفوف المدنيين وتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي مالي، لم تؤد شراكة الحكومة الانتقالية القصيرة النظر مع مجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين إلى تحقيق قدر أكبر من الأمن للشعب المالي. بدلاً من ذلك، تؤجج انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها المظالم بين الفئات المهمشة أصلاً.

ووفقاً لتقرير شباط/فبراير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التطرف العنيف في أفريقيا، غالباً ما تكون انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي تقودها الحكومة بمثابة حدث محفّز يُسرّع من تجنيد أفراد من الفئات المعرضة للخطر في المنظمات المتطرفة العنيفة. إننا نشعر بالفزع إزاء الاستخفاف الفاضح بالحياة البشرية الذي أبدته عناصر من القوات المسلحة المالية، بالتعاون مع منظمة فاغنر الإجرامية العابرة للحدود خلال العملية التي جرت في مورا العام الماضي.

ونشيد بالأمم المتحدة على مثابرتها وصلابتها في التحقيق في مذبحة المدنيين المروعة في مورا، لا سيما بالنظر إلى القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونذكر بأن البعثة مكلفة بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، ونشعر بقلق بالغ إزاء القيود التي تفرضها الحكومة الانتقالية على حرية حركة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في انتهاك لاتفاق مركز القوات.

ونحثّ الحكومة الانتقالية على الاضطلاع بمسؤولياتها بوصفها البلد المضيف لعملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. ونشجع الحكومة الانتقالية على النظر بشكل كامل في التوصيات الواردة في تقرير الأمم المتحدة، بما في ذلك إجراء تحقيق مستقل ونزيه وفعال وشامل وشفاف لمحاسبة المسؤولين. ولا نزال نشعر بخيبة أمل إزاء قرار مالي العام الماضي بالانسحاب من المجموعة الخماسية ونحث السلطات الانتقالية على إعادة الانضمام فوراً إلى التحالف. إن التهديدات المترابطة

للإرهاب والتطرف العنيف وتغير المناخ والشبكات الإجرامية تمتد عبر الحدود وتتطلب نهجاً عابراً للحدود الوطنية.

ونقدم دعمنا لبوركينا فاسو وتشاد ومالي لاستكمال انتقالها إلى حكومات مدنية منتخبة ديمقراطياً. إننا والشركاء الآخرون حريصون على النظر في إعادة تفعيل الدعم المقيد حالياً. ومن شأن انتخاب حكومات ديمقراطية أن يساعدنا على استئناف هذه المساعدة. وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان الحكومة الانتقالية في مالي موعداً جديداً للاستفتاء الدستوري المؤجل ونشجع على التقيد الصارم بالجدول الزمني المتفق عليه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستكمال الانتقال السياسي في مالي. ونتطلع إلى التقييم الاستراتيجي المشترك لمنطقة الساحل الذي تضطلع به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لتعميق دعمنا للحلول الفعالة للنهوض بالسلام والأمن في المنطقة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والأمين التنفيذي تياري على إحاطتيهما. وقد استمعت أيضاً إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة ضيوف.

عملت دول الساحل جاهدة في الآونة الأخيرة، في مواجهة الوضع الدولي والإقليمي المعقد والصعب، للحفاظ على الأمن المشترك واستعادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن والتعاون الإقليميين، مع بعض النتائج الإيجابية.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2023/328)، فإن الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل له أهمية استراتيجية كبرى لتوطيد السلام والتنمية في المنطقة دون الإقليمية والقارة الأفريقية. وينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يوليا قدراً أكبر من الاهتمام للصعوبات والاحتياجات التي تواجهها بلدان المنطقة وتوفير المساعدة والدعم المهيئين لتحقيق الغرض المنشود.

أولاً، إن التضامن والتعاون الأقاليميين هما السبيل الوحيد للتصدي للتحديات المشتركة. وتواجه منطقة الساحل تهديدات متعددة، مثل الإرهاب والأزمة الإنسانية والفقر والتخلف وتغير المناخ. وفي شباط/فبراير، عقدت بلدان الساحل قمة خاصة لإعادة التأكيد على الحاجة إلى تعزيز التضامن الإقليمي والتجمع معاً لمواجهة التحديات. وترحب الصين بتلك المبادرة. وينبغي لبلدان المنطقة أن تتمسك بمفهوم الأمن المشترك والتنمية المشتركة وأن تستعيد التعاون الإقليمي وتعززه على أساس تسوية متوازنة لشواغل جميع الأطراف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة بلدان المنطقة وتوليها لزمام الأمور وأن يهيئ بيئة خارجية مواتية للتعاون الإقليمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخلص الدروس من الحالة في السودان، وأن يحافظ على مستوى مناسب من الصبر فيما يتعلق بالانتقال السياسي في بلدان معينة، وأن يقدم المزيد من الدعم والتشجيع، وأن يحمي الاستقرار الإقليمي الشامل. وتتطلع الصين إلى أن يخرج التقييم المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتوصيات عملية وقابلة للتطبيق في أقرب وقت ممكن، مما يضخ زخماً جديداً في التعاون الإقليمي.

ثانياً، إن مكافحة الإرهاب أولوية عليا. وفي الآونة الأخيرة، وافقت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على إعادة هيكلة قوتها المشتركة. وأعلنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تشغيل قوتها الاحتياطية. وتقوم البلدان، بما فيها مالي وبوركينا فاسو والنيجر، بتنفيذ عمليات لمكافحة الإرهاب وتعميق تعاونها في القطاع الأمني بشكل نشط. وتلك الجهود تستحق الثناء.

وفي الوقت نفسه، لا تزال أعمال العنف والأنشطة الإرهابية في المنطقة في تزايد، حيث تهاجم الجماعات الإرهابية القوات المسلحة وتنهب القرى وتغلق الطرق، مما يتسبب في قدر هائل من الخسائر والتشريد في صفوف المدنيين. إن الحالة على أرض الواقع وخيمة. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي أولوية عليا لدعم الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار؛ والتركيز على مساعدة بلدان المنطقة على تعزيز بناء قدرات قطاع الأمن واحترام حقها في المشاركة في تعاون أمني خارجي مستقل استجابة لاحتياجات العمليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب من حيث المعدات واللوجستيات

والتمويل، من بين احتياجات أخرى. وينبغي للاتحاد الأوروبي وغيره من الجهات المانحة الرئيسية الحفاظ على مستوى ما تقدمه من مساعدة، بينما ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يعملا بنشاط على استكشاف سبل جديدة لتقديم الدعم.

وأشار بعض الزملاء إلى مسألة حقوق الإنسان. نحن نرى أن عمليات مكافحة الإرهاب تتعلق أساسا بحماية الأمن البشري. وينبغي بالتأكيد احترام حقوق الإنسان وحمايتها. ومع ذلك، ينبغي ألا تستخدم حقوق الإنسان كأداة سياسية للتدخل في عمليات مكافحة الإرهاب، ناهيك عن أن تقترن بتوفير الدعم لمكافحة الإرهاب.

ثالثا، يمكننا معالجة لب المشكلة من خلال تعميق التنمية النظمية. ووفقا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شباط/فبراير، كان العوز والبطالة وانعدام سبل العيش من بين الدوافع الرئيسية للناس في منطقة الساحل للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. ولا تكفي الوسائل العسكرية والأمنية وحدها لاجتثاث الإرهاب في منطقة الساحل. يجب أن نعالج كل من الأعراض والأسباب الجذرية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تنمية منطقة الساحل بقدر أكبر من الإلحاح، وأن يولي جدول أعمال التنمية مزيدا من الأهمية، وأن يضمن سبل عيش الناس ويحسنها، وأن يحمي حقوق الإنسان ويعززها من خلال التنمية. بذلك وحده يمكن لشعوب المنطقة أن تتمتع بقدر أكبر من الرخاء والأمن.

إن تعزيز التنمية المستدامة هدف رئيسي للتعاون العملي بين الصين ودول المنطقة. وقد عملت الصين مع مالي فيما تعلق بتكنولوجيا الزراعة، وبنت محطات للطاقة الشمسية في بوركينا فاسو، وقدمت مساعدات غذائية طارئة وإمدادات طبية إلى موريتانيا والنيجر وتشاد، وقدمت مساعدة ملموسة لبلدان المنطقة لتحسين سبل عيشها وتعزيز التنمية التي يتم فيها تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتقديم المزيد من الدعم لبلدان المنطقة في مجالات الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والزراعة، والإنتاج الحيواني، والبنية التحتية، وتمويل البناء والتنمية. ونأمل أن يضطلع مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بدور أكبر في تعبئة الموارد من أجل التنمية.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مارثا بوبي والسيد إريك تياري على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وقد استمعنا باهتمام إلى السيدة ضيوف.

بينما نقر بالتحديات التي تواجهها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ينبغي أن نسلط الضوء على ما أبدته من قدرة ملحوظة على الصمود. ففي الأشهر القليلة الماضية، شهدنا أول مؤتمر قمة لرؤساء دول المجموعة الخماسية منذ عام 2021، مما يؤكد تصميم الدول الأربع المتبقية على مواصلة الانخراط من أجل معالجة المشاكل المشتركة.

ومع ذلك، وعلى نحو ما أشار الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/328)، أدت عملية إصلاح القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى وقف العمليات العسكرية. وهذا التطور مثال آخر على الكيفية التي يمكن بها للعوامل السياسية أن تعرقل الجهود الرامية إلى مكافحة العنف والإرهاب.

وتتطلب الطبيعة العابرة للحدود الوطنية للتحديات الأمنية في منطقة الساحل استجابات إقليمية. وفي هذا السياق، تشعر البرازيل بالتفاؤل إزاء المبادرات الإقليمية العديدة، القائمة على الدبلوماسية والتعاون، التي ما فتئت تعزز الاستجابات المنسقة للمسائل الأمنية التي تؤثر على غرب أفريقيا، وخاصة التزايد المستمر للأنشطة الإرهابية. وأسلط الضوء بصفة خاصة على إنشاء لجنة الأركان العامة المشتركة لمنطقة الساحل، وإنشاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة لمبادرة أكرا، فضلا عن القوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

لا يمكن تحقيق سلام واستقرار دائمين في منطقة الساحل إن لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ومن الحقائق الثابتة أن الجماعات

المسلحة تضرب بجذورها في المناطق التي يقل فيها وجود الدولة أو ينعدم. ولإقامة مجتمعات مستقرة، من الضروري إقامة مؤسسات ديمقراطية وشاملة للجميع، مع إجراء انتخابات دورية وحرة ونزيهة، فضلا عن احترام الأقليات. ومن هذا المنطلق، تشجع البرازيل السلطات الانتقالية في المنطقة على تنفيذ الخطط الانتقالية ذات الصلة بدون تأخير بغية السماح بالعودة الكاملة إلى الوضع الدستوري الطبيعي.

ويجب علينا أيضا أن نعالج الحالة الإنسانية المزرية في المنطقة. فانعدام الأمن الغذائي والتشريد القسري وانعدام الآفاق الاقتصادية يتفاقم جراء أعمال الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة غير المشروعة. ويشكل الأفراد اليائسون فريسة سهلة لهذه التنظيمات. وعلى نحو ما ذكرت البرازيل في آذار/مارس (انظر S/PV.9296، الصفحة 14)، يبين تقرير صدر مؤخرا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التطرف في أفريقيا أن الحوافز الاقتصادية تعد عوامل هامة تجتذب الأفراد نحو الأنشطة الإرهابية. ويوضح التقرير أنه يجب علينا أن نبتعد عن الاستجابات ذات التوجه الأمني الخالص وأن نعتمد نهجا قائمة على التنمية.

في هذا الصدد، وفي الختام، نتطلع إلى التوصيات التي ستدرج في التقييمات الاستراتيجية المستقلة التي يعدها حاليا الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بالبيانات التي أدلت بها صباح اليوم السيدة مارثا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا؛ والسيد إريك تياري، الأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ وبيان السيدة ضيوف، خبيرة المجتمع المدني في مجال تغير المناخ.

إن المعلومات التي تلقيناها تصف وضعا أمنيا مقلقا في منطقة الساحل، التي لا تكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة للقارة الأفريقية فقط. فالاستخدام العشوائي للعنف ووجود الجماعات الإرهابية في المنطقة له تأثير مباشر على السكان المدنيين، مما يجبرهم على الفرار والتشرد. والحالة الإنسانية حرجة. فهناك الملايين من المشردين داخليا بسبب العنف الحالي، الذي يؤثر أساسا على النساء والفتيات ويؤذيهن.

وقد رفضت إكوادور الإرهاب بجميع أشكاله وأدانته، بغض النظر عن مصدره. وفي بعض المناطق، يرتبط الإرهاب بالجريمة المنظمة عبر الوطنية ويؤدي إلى تفاقم الاتجار غير المشروع بالأسلحة والموارد الطبيعية والاتجار بالمخدرات والأنشطة الأخرى ذات الصلة.

ونحن مقتنعون بأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ضروري للتغلب على التحديات العالمية التي يشكلها الإرهاب في العالم. ونتفق مع الأمين العام على أن المشاكل عبر الوطنية تتطلب استجابات تعاونية وشاملة. وهذا هو السبب في أن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هي أساس مكافحة الجماعات التي تعمل عبر الحدود التي يسهل اختراقها.

ويرى قطاع كبير من المجتمع الدولي أن انسحاب مالي من القوة المشتركة يضر بفعالية عملياتها، لأنه يعطل استمراريتها الجغرافية. وتتشاطر إكوادور ذلك الرأي، ولذلك ترحب بالاجتماعات التي عقدت بين مالي والنيجر في أوائل آذار/مارس، والتي اتفقتا فيها على تعزيز التعاون الثنائي لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أن عودة مالي إلى القوة المشتركة ستفيد المنطقة بأسرها. فبدون تحقيق السلام في مالي لا يمكن تحقيق السلام في منطقة الساحل.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للوفاء بولايتها لتنفيذ الاتفاق التقني لتوفير الإمدادات للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على الرغم من الظروف التقنية والتشغيلية المعقدة. كما ستتحسن هذه الظروف بعودة مالي إلى القوة المشتركة.

ونقدر أيضا التقدم المحرز في إصلاح هيكل القوة المشتركة وتنشيط هيكلها الأمني. ونأمل أن تسفر هذه الجهود عن تعزيز فعالية عملياتها وأن تتيح لها أيضا التعاون مع الهيئات الأخرى التي تركز على مكافحة الإرهاب في المنطقة، مثل مبادرة أكرا واللجنة العسكرية المشتركة لمنطقة الساحل.

ويجب مواصلة هذا الكفاح في إطار احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين. وفي هذا الصدد، نشيد بالدعم المقدم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى القوة المشتركة في تنفيذ إطار الامتثال لهذه الحقوق، وكذلك سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ومما يبعث على التفاؤل التقدم المحرز في بناء القدرات في القوة المشتركة. ومن المهم أيضا التصدي للروايات الضارة وخطاب الكراهية والتعصب وكراهية الأجانب التي تغذي التطرف العنيف، على سبيل المثال من خلال الاستفادة من تجارب بلدان المنطقة، مثل النيجر وموريتانيا، اللتين أطلقتا مبادرات لتعزيز الحوار داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها.

كيف لنا أن نحقق السلام المستدام في منطقة الساحل إذا لم نعالج الأسباب الجذرية للنزاع لاستكمال الاستجابة الأمنية؟ من الضروري تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وتعزيز وجود الدولة في الأقاليم قاطبة وفي جميع أنحاء المنطقة.

وفي هذا السياق، نقدر المشورة الخطية من لجنة بناء السلام التي ندعم دورها. ومن الضروري إيلاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة، ونسلم بضرورة تعزيز التنسيق والتعاون بين الحكومات والمكاتب الوطنية والإقليمية للأمم المتحدة، وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية، من أجل تحقيقها. ومن الضروري توفير المزيد من القنوات والتدفقات المالية لصالح تنفيذ البرامج والمشاريع والاستراتيجيات الوطنية. والاستماع إلى السيدة ضيوف بشأن تغير المناخ، على سبيل المثال، يمكن أن يكون مفيدًا للغاية في ضوء الاتفاقات التي أُبرمت في المنتدى الرئيسي لمعالجة هذه القضية، أي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.

أخيرا، نسلط الضوء على دور صندوق بناء السلام بوصفه صندوقا تحفيزيا للتمويل في البلدان المعرضة للنزاعات ونُذكر بأن الاستقرار السياسي أساسي لإحراز تقدم صوب تهيئة بيئة سلمية وآمنة. ويحدونا الأمل في استعادة جميع بلدان المنطقة للنظام الدستوري في وقت قريب، بما في ذلك البلدان التي تمر بمراحل انتقالية سياسية، وهي بوركينا فاسو وتشاد ومالي. ويجب أن يقترن الانتقال السياسي بالتزام بتنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والأمين التنفيذي تياري والسيدة ضيوف على إحاطاتهم.

إن منطقة الساحل تواجه أزمة تتمثل في تصاعد العنف على أيدي الجماعات المتطرفة والأخطار التي تهدد الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية الهائلة وانعدام الأمن الغذائي، وكل تلك الأمور تفاقمت بسبب تغير المناخ وتأثير الحرب الروسية في أوكرانيا.

ويتعين على بلدان منطقة الساحل التصدي لهذه التحديات، بدعم من الشركاء الدوليين، من خلال الإصرار على إبداء الإرادة السياسية والالتزام بحقوق الإنسان والتعاون الإقليمي. والمملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بدعم منطقة الساحل وشعوبها. وساهمنا بتقديم حوالي 284 مليون دولار للمنطقة في العام الماضي.

أود أن أحدد ثلاث أولويات للفترة المقبلة. أولا، في الوقت الذي تشهد فيه ثلاث دول في المنطقة عمليات انتقال سياسي، يكتسي استمرار دعم قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي أهمية حيوية. ونحث سلطات بوركينا فاسو وتشاد ومالي على التقيد بالجداول الزمنية المتفق عليها للانتخابات.

ثانيا، يجب أن تحترم عمليات مكافحة الإرهاب حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وما لم نفعل ذلك، قد تتفاقم المظالم وتتقوض ثقة المجتمعات المحلية وتتعزز قدرة الجماعات الإرهابية على التجنيد.

ونرحب بإعادة تأكيد المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التزامها بإطار الامتثال في إطار هياكلها الجديدة وعملها المستمر مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وما زلنا نحث على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ تدابير التخفيف من حدة المخاطر المتصلة بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، على النحو الذي أوصت

به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفي الوقت نفسه، يساورنا قلق عميق إزاء النتائج المقلقة الواردة في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان الصادر في الأسبوع الماضي بشأن المذبحة التي راح ضحيتها مئات الأشخاص في مورا، مالي، على أيدي قوات الأمن المالية ومجموعة فاغنر المدعومة من روسيا. وكما قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، فإن حالات الإعدام بإجراءات موجزة والاغتصاب والتعذيب من هذا القبيل تشكل جرائم حرب. وندعم تماما دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في التحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، ونحث السلطات المالية على توطيد تعاونها مع الأمم المتحدة واحترام حرية تنقل البعثة.

كما أن التقارير الواردة حديثا عن مقتل حوالي 150 مدنيا، من بينهم 45 طفلا، في أعقاب هجوم شنته القوات المسلحة في قرية كارما، بوركينا فاسو، في 20 نيسان/أبريل، تثير قلقا عميقا. ونحث جميع الدول في المنطقة على الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ثالثا، نتفق مع الرسالة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2023/328) بأن الحلول التي تقودها المنطقة هي أكثر الطرق فعالية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ومبادرة أكرا من الأمثلة الواعدة، ونتطلع إلى دعم جهود أعضائها. ونتطلع إلى أن يحقق التقرير المقبل للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل قدرا أكبر من الاتساق بين المبادرات المختلفة في منطقة الساحل.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تياري والسيدة ضيوف على إحاطاتهم.

تعتبر ألبانيا المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مبادرة مهمة تقودها المنطقة لتعزيز الاستقرار والأمن في منطقة الساحل، وتحديدا لأن المنطقة تعاني من أزمة متعددة الأبعاد.

وأود أن أركز على ثلاثة مجالات رئيسية. أولا، يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل. وقد بلغ الإرهاب والتطرف العنيف مستويات غير مسبوقة، مما يهدد بامتدادهما إلى الدول الساحلية ويشكل خطرا على الاستقرار الإقليمي. ولا تزال استمرارية المبادرات والعمليات والتعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب أساسية ولا بد من القيام بذلك في إطار احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونرحب بإعادة هيكلة القوة المشتركة، والتي تتيح فرصة لتعزيز تعميم هذا الاحترام. كما نشجع على مواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بغية دعم القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال إطار الامتثال، مما يشكل سابقة مهمة لعمل الأمم المتحدة مع القوات الإقليمية، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (S/2023/328).

وفي الوقت نفسه، فإن تقرير قرية مورا الذي نُشر الأسبوع الماضي شهادة على ضرورة الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي لدى القيام بعمليات عسكرية. ونتائج التقرير مقلقة وتثير مخاوف بشأن وجود مجموعة فاغنر. وندعو إلى محاسبة المسؤولين عن ذلك.

ثانيا، لا تزال البيئة السياسية في منطقة الساحل هشة. ومع وجود عدة دول تحت الحكم العسكري، نحث السلطات الانتقالية على احترام الجداول الزمنية المتفق عليها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتيسير العودة إلى الحكم المدني في الوقت المناسب. ويهدد الاتجاه نحو التغييرات غير الدستورية للحكومات بتقويض المكاسب الديمقراطية التي تحققت بالفعل. وفي ذلك الصدد، يظل التعاون الإقليمي أمرا حاسما. ونشجع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على مواصلة الحوار والتعاون مع أعضائها والحفاظ على الزخم لتنشيط التعاون. ونرحب بقيادة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، فضلا عن المناقشات التي جرت مؤخرا في إطار مبادرة أكرا، بوصفها آلية لتعزيز قدر أكبر من الأمن والحلول التي تقودها المنطقة. ونتطلع إلى إصدار توصيات الفريق

المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة الرئيس السابق إيسوفو، بشأن تعزيز الاستجابات لمعالجة أزمة الساحل.

ثالثا، مع وجود حوالي 30 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، تتطلب أزمة الساحل نهجا شاملا يعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وكما سمعنا من السيدة ضيوف، نحن بحاجة إلى معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، التي تشكل محركا رئيسيا لانعدام الأمن، بل وتزيد من حدة النزاعات بزيادة الصراع على الموارد. ولذلك، فإن التدخلات العسكرية وحدها لا تكفي لمعالجة الأزمة، ويجب أن تُستكمل بجهود إنسانية وإنمائية لتعزيز المؤسسات، وتعزيز سيادة القانون، وتعزيز الفرص الاجتماعية والاقتصادية، مع الدعوة إلى تمثيل ومشاركة النساء والشباب على جميع المستويات.

وفي الختام، من الواضح أن المجموعة الخماسية لا تزال مهمة لتعزيز الأمن الإقليمي. ونشيد بالجهود المتواصلة لتشغيل القوة المشتركة. ومع ذلك، يجب أن نرى إرادة سياسية حقيقية ومشاركة حقيقية للنهوض بالإصلاحات المتفق عليها. ولجميع دول المنطقة دور تؤديه في تعزيز المكافحة الجماعية للإرهاب من أجل بناء منطقة الساحل العادلة والمزدهرة لشعوبها.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وموزامبيق وغانا.

نرحب بتقرير الأمين العام (S/2023/328) ونشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي، وكذلك السفير تياري، الأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على إحاطتيهما الشاملتين ورؤاهما ذات الصلة بشأن الحالة في منطقة الساحل. ونرحب أيضا بملاحظات السيدة ضيوف، التي تكلمت باسم إندا إنيرجي وشبكة العمل المناخي لغرب ووسط أفريقيا.

ونرحب بالتطورات الإيجابية داخل المجموعة الخماسية منذ الإحاطة السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.9194)، بما في ذلك مؤتمر قمة رؤساء الدول المعقود في 20 شباط/فبراير، الذي شهد التناوب الناجح على رئاسة المجموعة حيث تولتها موريتانيا، وكذلك الاجتماع الوزاري اللاحق الذي عقد في 20 آذار/مارس، ونُوقش فيه تنشيط الهيكل الأمني للمجموعة الخماسية، فضلا عن جهودها الرامية إلى مواصلة الحوار مع مالي. ونرحب أيضا بالدعم المقدم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية فيما يتعلق بإطار الامتثال لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ونشيد بالأخيرة لتصميمها على الامتثال للالتزامات القائمة.

وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل، التي تتسم بتزايد حوادث الهجمات الإرهابية واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وبينما ندين بشدة هذه الهجمات ضد المدنيين وأفراد الأمن في المنطقة، بما في ذلك في بوركينا فاسو، فإننا نشيد بالجنود البواسل الذين يواصلون التضحية بأرواحهم من أجل السلام في المنطقة، ونتعاطف مع أسر جميع الذين فقدوا أرواحهم.

ويشير الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، إلى أن زعزعة استقرار منطقة الساحل ترتبط ارتباطا مباشرا بزعزعة استقرار ليبيا. ونلاحظ بقلق التأثير غير المباشر للأزمة المستمرة في ليبيا على منطقة الساحل، فضلا عن انتشارها إلى البلدان الساحلية مثل توغو وبنين. ولذلك، ندعو إلى اتخاذ إجراءات منسقة للمساعدة في إدارة الأثر السلبي لذلك التطور على بلدان المنطقة وتزويد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية بالدعم الذي تحتاجه لتمكينها من العمل بفعالية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أيضا أن القوة المشتركة، التي نجحت في تنفيذ عمليات كبيرة ضد التنظيمات الإرهابية والجماعات المتمردة، لم تحظ بنفس القدر من الدعم المالي في الآونة الأخيرة. وفي الواقع، نعتقد أن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية، على الرغم من التحديات التي تواجهها، تظل آلية تكميلية أساسية للتعامل مع تطور الحالة الأمنية في منطقة الساحل. ولذلك، من المهم أن نعزز جهودنا الجماعية لتحفيز الدعم المطلوب للقوة المشتركة.

وبالإضافة إلى المسائل التي أثرتها، يود الأعضاء الأفارقة الثلاثة أن يسلطوا الضوء على النقاط التالية، التي نعتبرها حاسمة لتعزيز استجابة القوة المشتركة.

أولا، نشجع على بذل مزيد من الجهود من قبل رؤساء دول ووزراء المجموعة الخماسية لتنشيط القوة المشتركة من خلال اعتماد مفهوم عمليات معاد تشكيله وترتيبات تشغيلية إضافية لتلبية الديناميات الأمنية الجديدة. ونرحب أيضا بتعيين قائد جديد للقوة واعتماد تدابير احترازية إضافية لتشغيل المجموعة والقوة المشتركة بصورة أكثر فعالية من حيث التكلفة.

ثانيا، نرحب بإعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى التصدي لتحديات الحوكمة والتنمية من أجل تقويض أجندة الإرهابيين والجماعات المسلحة الأخرى لتغذية نزعة التطرف، التي استهدفت الشباب والمجتمعات المحلية في مساعيها لزعزعة استقرار بلدان المجموعة الخماسية، بينما تنهب مواردها الطبيعية. وفي هذا السياق، نشجع التنسيق عبر الركائز الثلاث لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل المتمثلة في الحوكمة والقدرة على الصمود والأمن، ونحث على الاستفادة من الالتزام الذي تم التعهد به في الاجتماعات الأخيرة لرؤساء دول المجموعة ووزرائها. ونشجع على زيادة الاستثمارات في التدابير غير الحركية للتصدي للأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار، بما في ذلك ما يتعلق بأوجه القصور في مجالي الحوكمة والتنمية. ونرى أنه من المفيد تبني نهج متعدد الأبعاد يشمل المجتمع بأسره يمكن عوامل التغيير الحاسمة، على جميع المستويات، مثل النساء والشباب، في عمليات التنمية ومنع نشوب النزاعات والحكم في بلدان الساحل. وما يكتسي نفس القدر من الأهمية، هو دور التدخل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، بما في ذلك من خلال العمل الحر الزراعي والتدخلات الإنمائية الأخرى، مثل المشاريع المجتمعية ذات الأثر السريع. ونرحب في هذا الصدد أيضا بالتوصيات التطلعية الواردة في المذكرة الاستشارية للجنة بناء السلام لجلسة اليوم.

ثالثا، نشجع تقديم الدول الأعضاء لمزيد من الدعم، ولا سيما الشركاء المانحين، في معالجة أوجه القصور في البنية التحتية للقوة المشتركة، والتي تجلت في التحديات التقنية والتشغيلية المستمرة الناجمة عن صغر سعة التخزين في بعض مواقع الكتائب وعدم كفاية صيانة معدات التخزين، فضلا عن انعدام الأمن على طول طرق الإمداد.

رابعا، بينما نشدد على الدعم اللوجستي والتشغيلي الحاسم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للقوة المشتركة، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء التحديات اللوجستية والتشغيلية التي تواجه البعثة نفسها، بما في ذلك نتيجة الانسحاب التدريجي لبعض البلدان المساهمة بقوات من البعثة. وفي ذلك الصدد، فإن الدعوة المستمرة التي وجهها الأمين العام إلى المجلس لتقريب وجهات النظر بشأن التصدي للتحديات اللوجستية والتمويلية التي تواجه البعثة من أجل تعزيز قوتها أمر أساسي. وبينما نفكر في الخيارات التي قدمها الأمين العام في تقرير الاستعراض الاستراتيجي للبعثة (S/2023/36)، من المهم بالنسبة لنا أن نفعل ذلك بطريقة تمكننا من التوصل إلى خيار من شأنه أن يجعل البعثة فعالة، وقادرة كذلك على مواصلة دعمها للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية في الاستجابة للبيئة الأمنية الصعبة.

خامسا، نحن بحاجة إلى الاستفادة من الدور التكميلي للآليات الإقليمية الأخرى، مثل مبادرة أكرا، وعملية نواكشوط، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، في التصدي للتحديات الأمنية لمنطقة الساحل. وما زلنا نأمل في أن تقدم المشاورات الواسعة التي يجريها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة الرئيس السابق إيسوفو، حول التقييم الاستراتيجي بشأن منطقة الساحل، توصيات عملية وتطلعية من شأنها أن تساعد على تنسيق جميع الآليات الإقليمية ذات الصلة من أجل توطيد المكاسب التي تحققت في معالجة الحالة الأمنية في منطقة الساحل.

سادسا وأخيرا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية الناجمة عن تزايد انعدام الأمن في المنطقة، بما في ذلك زيادة النزوح.

كما أن الآثار الضارة لتغير المناخ على الحالة الأمنية والإنسانية تتطلب مزيدا من الاهتمام. وبينما نناشد شركاء التنمية والمانحين النظر في زيادة دعمهم التمويلي للصندوق الإنساني للمنطقة، فإننا نحث أيضا على إعطاء الأولوية لدعم بناء قدرة البلدان الأعضاء على تحمل تغير المناخ. ومن المهم بنفس القدر أن يكون المجلس متحدا في آرائه بشأن تقديم الدعم لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتنفيذ ولايته، بما في ذلك في مجال الدعوة المتعلقة بتأثير المناخ على الأمن.

في الختام، يعتقد الأعضاء الأفارقة الثلاثة أنه من المهم للمجلس أن يتجاوز سردية تأكيد الدعم للدور الحاسم للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالاستجابة للدعوة الطويلة الأمد لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به للمساعدة في التعامل مع التحديات اللوجستية والتشغيلية التي تؤثر على فعاليتها. إن مستقبل منطقة الساحل عرضة للتهديد بفعل الحالة الأمنية المتدهورة، ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى إظهار إرادة سياسية أقوى وتعميق التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية إذا أردنا إنقاذ الموقف. ويتضامن الأعضاء الأفارقة الثلاثة مع شعوب منطقة الساحل، ونؤكد من جديد احترامنا لسيادة جميع بلدان المنطقة وسلامة أراضيها. ليس هناك وقت أفضل للعمل من الآن.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والسيد تياري والسيدة ضيوف على إحاطاتهم المفيدة.

تعتقد مالطة أن هناك حاجة ملحة إلى استجابة إقليمية ثابتة ومتسقة وقابلة للاستمرار، مدعومة بمساندة دولية، كجزء من الحل للإرهاب والتطرف العنيف اللذين اجتاحا المنطقة. وتشعر مالطة بقلق عميق إزاء موجة العنف التي تضاعفت عشر مرات في السنوات الأخيرة، وكذلك إزاء الحالة الإنسانية في المنطقة. ويجب ألا يغيب عن بالنا أبدا الأثر الخطير للعنف على المدنيين، ولا سيما الخسائر الفادحة التي يلحقها بالأطفال، مع الزيادات المروعة في القتل والتشويه ونهب وإحراق المدارس بشكل ممنهج وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن الحصار المفروض على القرى وتخريب شبكات المياه. وعلاوة على ذلك، فإن ما ثبت عن قتل مئات الأشخاص في مورا على أيدي القوات المسلحة المالية وأفراد عسكريين أجانب يبعث على الأسى والقلق العميقين. ومن المهم الاعتراف بوقوع ضحايا. وتحقيق العدالة أمر ضروري لمكافحة الإفلات من العقاب.

إن مفتاح إحراز تقدم من أجل السلام والتنمية في بلدان المنطقة هو التصدي للتحديات المتعددة القائمة التي تواجهها، والتي لا يمكن التصدي لها إلا من خلال تعزيز القيادة والتعاون الإقليميين وتبادل الخبرات والتضامن بين مجتمعات منطقة الساحل والمجتمعات الساحلية. ويجب أن تكون كفالة حماية المدنيين ورفاههم أولوية دائما. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها مالطة في العام الماضي، فإنها لا تزال تؤيد تأييدا تاما الجهود المتواصلة لتفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونشكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على دعمها القيم المتواصل للقوة المشتركة. وبالتوازي مع ذلك، نتطلع إلى نتائج عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل باقتراح طرق مبتكرة لمواجهة التحديات الأمنية التي تفاقمت بسبب المشاكل الإنسانية والاقتصادية المتصاعدة في المنطقة. ويجب علينا أيضا أن نأخذ في الحسبان العواقب الوخيمة لتغير المناخ في المنطقة، والتي تهدد إمكانية الحصول على الغذاء والماء بتقويضها للنشاط الزراعي وما تلحقه من ضرر بالغ بصحة ورفاه المجتمعات الضعيفة. ويؤدي ذلك إلى نشوب نزاعات على الموارد الغذائية والمائية، مما يسبب صعوبات كبيرة في الحفاظ على سبل العيش وتضخيم آثار أوجه الضعف القائمة. وكما سمعنا اليوم، تتحمل النساء والأطفال وطأة ذلك.

ويجب أن تتضمن أي استراتيجية شاملة وفعالة لمكافحة الإرهاب في المنطقة فهماً شاملاً لدوافع التطرف العنيف وانعدام الأمن، فضلاً عن نُهج تشمل المجتمعَ بأسره لمعالجة المسائل. وينبغي تعزيز القدرة على الصمود بالثقة في نظم الحكم ومؤسساته، إلى جانب احترام

حقوق الإنسان. وتدعو مالطة الحكومات المعنية إلى تحقيق مستوى الحكم والعدالة الذي تستحقه شعوبها من خلال الانتقال إلى الحكم الديمقراطي واحترام سيادة القانون. وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي دور محوري في هذه الجهود. وترحب مالطة بالتعاون بين القوة المشتركة ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في دعمها لاحترام المنظمة لحقوق الإنسان والالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، والذي يجب أن يرتكز عليه تنفيذ جميع العمليات العسكرية.

وتدعو مالطة بقوة إلى زيادة الدعم للعاملات في مجال بناء السلام بوصفهن عوامل للتغيير في وضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك من خلال آليات الإنذار المبكر. وندعو إلى جعل جهود تعزيز القدرات والحماية مراعية بقدر أكبر للمنظور الجنساني لتمكين المرأة من المشاركة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في بناء السلام والحفاظ عليه ومنع الانتكاس إلى النزاع. وفي الوقت نفسه، سنواصل دعم الجهود الكبيرة للتعاون الإقليمي في منطقة الساحل التي تهدف إلى تعزيز الأمن والحوكمة، على أساس احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أشكُر الأمينة العامة المساعدة مارتا بوبي والأمين التنفيذي إريك تياري على إحاطتيّهما الشاملتين. والشكر موصول للجنة بناء السلام على توصياتها القيمة، ومنها أهمية النهج الإقليمي في تعزيز استقرار وأمن المنطقة.

تُؤمن دولة الإمارات بأن منطقة الساحل زاخرة بالفُرَص التي تحقق الأمن والتنمية لِشعوبها، الأمر الذي يَقتضي مواصَلَة تنسيق وتعزيز الجهود لِمُعالَجَة مُختلف التحديات التي تَعُج بالمنطقة، خاصة مع تَمدُد الإرهاب إلى ساحل غرب أفريقيا وما يُشكِلُه هذا الوضع من تهديد على السِلم والأمن الإقليميين والدوليين. ونُرحب، في هذا السياق، بمُخرَجات الاجتماع الأخير لقادة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاجتماع الوزاري الذي تَبِعَه. ونُثني هنا على جُهودِهم لإعادة صياغة نهجِهِم الجماعي في مواجهة التحديات المُشتركة وتجاوز العَقَبات.

وفي سياق اجتماعِنا اليوم، أود التطرق إلى أربع مسائل نرى أهمية التركيز عليها في سعينا لتحقيق السلام المستدام.

أولاً، من المُهم إحراز تقدمٍ ملموس في المراحل الانتقالية التي تمر بها بعض دول المنطقة، الأمر الذي يتطلب شمولية العمليات السياسية، بحيث تَضمَن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة وتُتيح للشباب المساهمة في بناء مؤسساتٍ تعكِس تطلعاتهِم. ونُثني هنا على جُهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في دعم العمليات السياسية عبر مُساعدَة الدول ذات الصلة في تعزيز الحوكمة والعودة إلى النُظُم الدستورية، مع مراعاة السياقات الخاصة للدول. ويجب كذلك استمرار التعاون والحوار بين دول المنطقة ومع الجهات الإقليمية والدولية الفاعِلة، لأهمية ذلك في بناء الجسور والتوصل إلى تفاهمات حول سُبل تحقيق الاستقرار.

ثانياً، يتعين علينا مواصلَة دعِم المُبادرات والآليات الإقليمية التي وضِعَت لِمُعالَجَة التهديدات العابِرة للحدود، ومنها الإرهاب والجريمة المنظمة وأن نبحث في الوقت ذاته عن سُبل جعل هذا الدعم أكثر فاعِليّة، بما في ذلك عبر الاستماع لآراء قادة المنطقة وفهم احتياجاتِهِم. ولا شك في أن تعزيز التنسيق والمشاورات بين مُختلف المبادرات الإقليمية سيُساهِم، على سبيل المثال، في تبادل الخبرات والمعلومات وبالتالي ضمان اتساق الجهود وتحقيق نتائج أفضل على مُختلف المستويات. ونرى هنا أن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تُعد أداة إقليمية مُهمة يجب الاستمرار في دعمِها ويتطلب ذلك أن ينظر المجلِس في أفضل السُبل لمساعدتِها على مواصلة عملياتِها التشغيلية بِكَفَاءة. وفي سياقٍ مُماثِل، نتطلع إلى نتائج الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل. فطبيعة التحديات المُعقَدة تستوجب أن يواصل المجتمع الدولي تحديث أساليبِه لتتماشى مع التغييرات على الأرض.

ثالثاً، يَجب التركيز على مُعالَجَة الأسباب الجذرية للنزاعات والتطرف لترسيخ قيم التسامح والتعايُش السلمي، من خلال تنفيذ

مبادرات تنموية تهدف إلى سَد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتلبية احتياجات السكان، بحيث لا نَترُك أيّ فراغ يُمكن أن تَستغله الجماعات المُتطرِفة والإرهابية لنشر أفكارها الهَدامَة. فإغلاق حوالي 9 000 مدرسة في وسط الساحل بسبب العنف، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هو أمرٌ مؤسفٌ ومقلقٌ. فالتعليم أحد أهم الركائز لتحصين المجتمعات من براثن التطرف ولتمكين أجيالِها من بناء مستقبلٍ واعد. ونُشدد هنا على ضرورة أن تتماشى استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل مع الأولويات والاحتياجات الوطنية لتحقيق النتائج المَرجوّة.

رابعاً، تستدعي الأزمة الإنسانية في منطقة الساحل إيجاد سبل كفيلة بالاستجابة للاحتياجات الطارئة لسكانها، إذ يوجد ما يقارب 30 مليون شخص بحاجة للمساعدات، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومن جانبها، حرصت دولة الإمارات على الاستجابة لهذه الأوضاع عبر تقديم أكثر من 600 مليون دولار أمريكي لدول الساحل الخمس خلال الخمس سنوات الماضية، كما حرصنا مؤخراً على توفير مساعدات إغاثية للتعامل مع تدفقات النازحين من السودان إلى تشاد.

وختاماً، نؤكد على ضرورة التركيز على سبل أكثر استدامة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة وتحقيق أمنها واستقرارها، ويشمل ذلك مواصلة تعزيز فهمنا للصلات القائمة بين تغير المناخ وانعدام الاستقرار في منطقة الساحل، خاصة من حيث تأثير المناخ على الزراعة وتسبب ذلك في انعدام الأمن الغذائي وتفاقم النزاعات.

ونقدر هنا إحاطة السيدة عيساتو ضيوف التي سلطت الضوء على جوانب هامة تتعلق بالعمل المناخي في المنطقة. كما نشيد بالمشاريع التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام في هذا الجانب، ومنها مشروع منطقة ليبتاكو – غورما في مالي، والذي يهدف إلى معالجة أنماط الصراع المرتبطة بتغير المناخ ونرى أهمية مواصلة البناء على مثل هذه الجهود.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي، والأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، السيد تياري،، والسيدة ضيوف على إحاطاتهم. كما أشكر لجنة بناء السلام على تعليقاتها الخطية القيمة.

يساور اليابان قلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل. فقد أدى تزايد العنف والنزوح إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية. ويؤدي انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة وتغير المناخ والتدهور البيئي إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة. وتكتسي الجهود الإقليمية والدولية المشتركة أهمية أكبر من أي وقت مضى في التصدي لتلك التحديات المتعددة الأوجه. وتظل المجموعة الخماسية إطارا هاما للتعاون الإقليمي والأمن عبر الحدود والتنمية. وترحب اليابان بالالتزام المستمر الذي أبدي في مؤتمر القمة الاستثنائي السادس لرؤساء دول المجموعة الخماسية، المعقود في شباط/فبراير، وبالمبادرة التي اتخذتها موريتانيا بتولي الرئاسة الدورية للمجموعة. وتكرر اليابان النداءات التي وجهتها المجموعة الخماسية إلى مالي للانضمام مرة أخرى إلى المجموعة.

وينبغي أن تدعم هذا الإطار الجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، تقدر اليابان الاتفاق الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية والأمم المتحدة، الذي يسر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تقديم الدعم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. ونشيد أيضا بالمبادرات التي أطلقها الشركاء الإقليميون لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، مثل مبادرة أكرا. وترحب اليابان بتعيين الممثل الخاص للأمين العام سيماو مؤخرا رئيسا لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتأمل اليابان كذلك أن تسهم التوصيات الواردة في التقرير الذي سيقدمه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل في تحسين الاستجابات الإقليمية والدولية المشتركة، استنادا إلى تقييم صريح للتحديات التي تواجهها المنطقة.

وفيما يتعلق بإيجاد موارد مستدامة ويمكن التنبؤ بها لعمليات السلام الإقليمية، تظل اليابان ملتزمة تماما بمناقشة هذه المسألة، بما في ذلك في سياق تقرير الأمين العام الأخير (S/2023/328). ولا يمكن أن يستمد الاستقرار السياسي إلا من المؤسسات الديمقراطية

المرنة والحوكمة الخاضعة للمساءلة القائمة على سيادة القانون. وتدعو اليابان سلطات مالي وبوركينا فاسو وتشاد إلى الإعداد لإجراء انتخابات مفتوحة وشاملة في الوقت المناسب، وهي عملية يجب أن تشمل المشاركة المجدية للنساء والشباب والأقليات. وتحيط اليابان علما بالجهود التي بذلتها حتى الآن وترحب بالدور الذي يؤديه الشركاء الآخرون، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

وتستغل الجماعات الإرهابية والمتطرفون العنيفون الهشاشة المجتمعية. وينبغي لجميع العمليات الأمنية أن تتبع نهجا جامعا وشاملا، بمنظور طويل الأجل، وبإدماج تدابير لتعزيز التماسك الاجتماعي ومعالجة الهشاشة الهيكلية عن طريق ضمان امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي من خلال الحوار مع قادة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني. ويجب أن تحترم العمليات الأمنية أيضا سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتشيد اليابان بعمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية في الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وبناء القدرات، ومكافحة الإفلات من العقاب.

وينبغي للمجلس أن يظل متحدا في دعم المنطقة، لا سيما بالنظر إلى امتداد العنف وانعدام الأمن إلى المناطق الشمالية من الدول الساحلية، ومؤخرا آثار النزاع في السودان التي يحتمل أن تزعزع الاستقرار. وكما أعلن رئيس الوزراء كيشيدا خلال زيارته إلى غانا في وقت سابق من هذا الشهر، ستسهم اليابان في السلام والاستقرار وتعزز النمو المستدام في منطقة الساحل والبلدان الساحلية المجاورة لخليج غينيا. ولا نزال ملتزمين بالمشاركة مع المنطقة ودعم المبادرات الإقليمية.

السيدة إفستيغنييفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الأمينة العامة المساعدة مارثا بوبي والأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، السيد إريك تياري، على إحاطتيهما. كما استمعنا بعناية فائقة إلى السيدة عيساتو ضيوف.

إن الإرهاب من أكثر المسائل الأفريقية إلحاحا. والتهديد الإرهابي الأكثر تعقيدا وخطورة هو الذي تواجهه منطقة الصحراء والساحل. ومما يزيد الحالة تعقيدا الأنشطة التخريبية التي تقوم بها عدة جماعات متطرفة، على خلفية الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية المستمرة في دول المنطقة. إن المنظمات الإرهابية الدولية، المتمركزة في منطقة الصحراء والساحل، تكثف أنشطتها وتوسع نطاقها الجغرافي، مما يشكل تهديدا مباشرا للدول الساحلية لخليج غينيا. ولا تزال منطقة الحدود الثلاثية بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر بؤرة التوترات. وينشط مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين بشكل كبير في هذا المثلث. وتسود أخطر المسائل في ميناكا بمالي، حيث يقاتل المتطرفون من أجل السيطرة على شرايين النقل الرئيسية. ومن المهم أن تواصل دول المنطقة التعاون بشأن المسائل الأمنية. وفي 24 آذار/مارس، أعلنت النيجر أنها ستشارك في غارات لمكافحة الإرهاب بالاشتراك مع مالي وتقوم بتفعيل وحدات قواتها الخاصة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في منطقة الحمرات. كما ينضم الموقعون على اتفاق الجزائر للسلام إلى المعركة.

ويمكننا أن نرى أن الحالة خطيرة أيضا في أماكن أخرى من المنطقة. فأنشطة خلايا بوكو حرام وخلايا تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، على وجه الخصوص، تؤدي تفاقم الحالة الخطيرة في نيجيريا والنيجر. ولا تزال الحالة في بوركينا فاسو وتشاد غير مستقرة إلى حد كبير. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المستوى المرتفع الحالي من التهديدات للأمن والاستقرار في منطقة الصحراء والساحل هو نتيجة مباشرة للتدخل العسكري للدول الغربية في ليبيا في عام 2011 وما تلاه من انهيار الدولة الليبية.

إن محاولات فرنسا لزعزعة استقرار منطقة الساحل لم تؤت ثمارها. وعلاوة على ذلك، ازداد التهديد الإرهابي نتيجة لذلك. وفي هذا الصدد، لا نستغرب أن نسمع ممثل فرنسا يعرب عن قلقه إزاء عجزها عن تسوية الحالة في البلد. لقد فقدت فرنسا المكانة التي كانت تحظى

بها في مرحلة ما بعد الاستعمار، ونتيجة لذلك كل ما يمكنها فعله هو إلقاء اللوم على الآخرين. ولا تزال الإجراءات الانفرادية المتعنتة التي اتخذتها باريس، والتي تهدف إلى إحداث تغيير في النظام في باماكو، تلحق ضررا كبيرا بالجهود الجماعية الإفريقية لتحقيق الاستقرار في منطقة الصحراء والساحل. ويتضمن أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/328)، الذي قرأناه جميعا بعناية، معلومات عن قرار المفوضية الأوروبية إنهاء التمويل المقدم إلى القوة المشتركة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل الدعم اللوجستي والتشغيلي.

إننا نتفهم أسباب انسحاب مالي من المجموعة الخماسية وقوتها المشتركة. ونتيجة لذلك، تقلصت القدرات السياسية والعسكرية للقوة إلى حد كبير. وفي ظل تلك الخلفية، يلزم إجراء إصلاح شامل لنهجنا إزاء التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وهو ما لم نشهده حتى الآن. ونحن مقتنعون بأن الدور القيادي في دعم السلام والأمن في منطقة الصحراء والساحل ينبغي أن تضطلع به دول المنطقة، بدعم ملموس من المجتمع الدولي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المساعدة الدولية المقدمة لدول الساحل ينبغي أن تستند إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة الوطنية ومبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. وينبغي لدول الساحل أن تمارس سيطرة كاملة – من خلال الأفعال لا الأقوال – على عملية صنع القرار في مكافحة الإرهاب، لأن الحالة الأمنية تكتسي أهمية كبيرة لكل بلد في المنطقة. فعند حدوث تهديد إرهابي، هناك استجابات عسكرية واضحة يمكن القيام بها تجاه التهديدات الإرهابية، ويجب أن تكون سريعة. وإذا كانت الاتفاقات الثنائية بين القوات المسلحة لبلدان المنطقة هي أنجع طريقة للقيام بذلك، فلا يسعنا إلا أن نؤيدها. وفي مثل تلك الحالات، ينبغي أن تتراجع أولويات جميع الاعتبارات السياسية، ناهيك عن الاعتبارات الجيوسياسية.

ونشيد بالتزام الاتحادات الإقليمية الرائدة، الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالمشاركة في مهمة مكافحة التهديد الإرهابي في منطقة الصحراء والساحل. المهم هو الانتقال من الأقوال إلى الأفعال في أسرع وقت ممكن، والقرار الذي اتخذ في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا في 4 كانون الأول/ديسمبر 2022 بتسريع حشد بليون دولار لتنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا 2020–2024 بشأن مكافحة الإرهاب كان يهدف إلى ذلك على وجه التحديد. ويمثل تعزيز التنسيق بين هياكل السلام والاستقرار في المنطقة أولوية عليا.

وستواصل روسيا المشاركة البناءة، بما في ذلك كعضو دائم في المجلس، في الجهود الجماعية لضمان الأمن في منطقة الصحراء والساحل. وكذلك سنواصل تقديم دعم ثنائي لدول المنطقة، بما في ذلك بناء قدرات قواتها المسلحة، وتدريب أفرادها العسكريين وموظفي إنفاذ القانون، وتقديم المساعدة الإنسانية، كما حدث في الماضي. وكل تلك المشاركة مشروعة تماما وترحب بها بلدان المنطقة. غير أننا لا نفاجأ بالمحاولات المتكررة لتشويه سمعة جهودنا لتقديم المساعدة إلى مالي وبلدان أخرى في المنطقة. ويبدو أن ذلك أصبح الآن موضوعا رئيسيا للبيانات التي يدلي بها في المجلس ممثلو الولايات المتحدة، فضلا عن كونه موضوعا مفضلا لما يسمى بوسائط الإعلام الحرة في أمريكا. ونأسى على أثر ذلك على الدول الأفريقية، بما فيها مالي – التي تواجه الآن تحديات خطيرة على جميع الجبهات، وخاصة في مجال الأمن.

وللأسف، تستخدم الدول الغربية الآن كل وسيلة ممكنة تحت تصرفها، بما في ذلك، للأسف الشديد، أدوات الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نعتبر تقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن الأحداث التي وقعت في مورا في آذار/مارس 2022 محاولة أخرى ذات دوافع سياسية لتشويه سمعة جهود مالي لمكافحة التطرف. فذلك يخلف انطباعا بأنه بدلا من العمل مباشرة مع حكومة مالي، بموضوعية ونزاهة، لتحديد ظروف ما حدث في مورا، حذت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حذو قيادة عدد من البلدان التي كانت تطالب بنتائج فورية. ومما لا شك فيه أن ذلك يؤثر على سير التحقيق في تقصي الحقائق، الذي يعتمد على شهادة شهود لم تذكر أسماؤهم

وعلى تقليد "بما لا يدع مجالا للشك المعقول" الذي يضرب به المثل. وذلك ناهيك عن حقيقة أن أيا من الخبراء الذين أعدوا التقرير لم يزر مورا شخصيا. وأرجو من زملائي أن يقرؤوا بعناية التعليقات الرسمية لحكومة مالي على التقرير المتعلق بالأحداث التي وقعت في مورا. وأحثهم على احترام السلطات المالية وانتظار نتائج تحقيقها الوطني. وفي غضون ذلك، سنواصل تقديم المساعدة إلى باماكو، ولن نتدخل مطلقا في شؤون مالي الداخلية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لسويسرا.

أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والأمين التنفيذي تياري على إحاطتيهما، كما أشكر لجنة بناء السلام على إسهامها الخطي. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة الزاخرة بالمعلومات التي قدمتها السيدة ضيوف ولاحظت بصفة خاصة توصيتها بشأن إشراك المجتمعات المحلية.

وكما سمعنا للتو – وكما قرأنا في تقرير الأمين العام (S/2023/328) – تواجه بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تحديات متعددة ومترابطة وعابرة للحدود الوطنية، لا سيما النزاعات المسلحة وتزايد انعدام الأمن وآثار تغير المناخ. وكانت الاستجابة لانعدام الأمن في المنطقة على مدى السنوات الـ 10 الماضية مركزة بشكل رئيسي على الأمن، مع التشديد بشكل خاص على الجبهة العسكرية. غير أن من الواضح أن ذلك لم يكن كافيا للحد من التهديد أو حتى احتوائه. ولذلك، يجب علينا أن نحسن الاستقرار بالعمل على معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بلدان المنطقة. وذلك يتطلب استراتيجية سياسية متماسكة تجمع بين ثلاثة تدابير رئيسية.

أولا، يجب أن يسير حل النزاعات ومنع نشوبها جنبا إلى جنب. وتبين التجربة على الأرض أننا إذا أردنا إنهاء النزاع المسلح ومكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، يجب علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للعنف ودوافعه بشكل كلي. ويجب أن يضطلع الشباب بدور رئيسيا في ذلك الصدد. فهم ليسوا مجرد أهداف معرضة للتطرف والتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة، بل شركاء في منع التطرف ومكافحة التطرف العنيف. فعلى سبيل المثال، يبني الشباب القدرة على الصمود في المجتمعات وييسرون التعافي والمصالحة بعد الصدمة. كما إنهم يؤدون دورا رئيسيا في زيادة الوعي وحشد القدرات المحلية. وهذا الجيل الكبير عدديا والنشط مستعد للعمل من أجل إحداث تغيير إيجابي. وعلينا أن نمكنهم ونمنحهم الفرص لإظهار القيادة وإسماع أصواتهم.

ثانيا، يجب علينا أن نعالج العوامل البيئية والمناخية التي تؤثر على الاستقرار في منطقة الساحل. ويؤثر تغير المناخ والظواهر الجوية المتطرفة تأثيرا كبيرا على جودة الموارد الطبيعية وتوافرها. هذا بالإضافة إلى الآثار المدمرة للنزاع وضعف قدرة المؤسسات، التي غالبا ما تكون هشة، على الصمود والاستجابة. وتوجد على الصعيد المحلي آليات عديدة لحل النزاعات وإدارة الموارد الطبيعية واستضافة المشردين. وينبغي استكمال تلك التجارب المحلية بتدابير إقليمية ودولية. وتدرك سويسرا ذلك وتلتزم بالإسهام في قدرة القطاع الرعوي على الصمود، بما في ذلك في تشاد ومالي وبوركينا فاسو والنيجر. ففي تشاد، تدعم سويسرا برنامجا يساعد على تأخير التحركات إلى المناطق الزراعية في جنوب البلد لمدة ثلاثة أشهر، وبالتالي تخفيف التوترات بين المزارعين والرعاة بطريقة مستدامة.

ثالثا، يجب احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة، بما في ذلك أثناء العمليات الأمنية، سواء قامت بها قوات الأمن الداخلي أو القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونشيد بالتقدم الذي أحرزه أفراد القوة المشتركة، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان وسياسة العناية الواجبة.

إننا بحاجة إلى جهد جماعي لوضع استجابات مستقبلية حاسمة للتحديات الأمنية في منطقة الساحل. ولذلك، فإننا نتطلع باهتمام كبير إلى الاستعراض الاستراتيجي للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة الرئيس محمدو إيسوفو.

ويكمن حل هذه التحديات في التعاون لا في العزلة. ويجب على الجهات الفاعلة في المنطقة، بما في ذلك أعضاء المجموعة الخماسية لدول منطقة الساحل أن تعمل معا، بدعم من المجتمع الدولي وأن تصغي إلى الحلول المحلية، وخاصة تلك التي يقترحها الشباب الأفارقة – محرك التنمية في القارة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة 11/50.